فوق الطاولة

د. سعد بساطة

المدير إزاء «شكوى كيديــة»؟

أنت برأس هرم الإدارة؛ وجاءتك دعاوى كثيرة ضد أحد الموظفين؟ كيف يكون تعاملك بهذه الحالـة؟ سنناقش القضية هو واقع مؤلم تعيشه أغلب بيئات العمل، فحسب نتائج دراسة «National Bullying Helpline» في بريطانيا ٢٠١٥، فقد تبين أن ٧٠ بالمئة من العاملين يعانون من الاعتداءات النفسية في مقرات العمل، أغلب مصادرها زملاء العمل. وفي دراسة أخرى تبين من نتائجها أن ١٩ بالمئة من العاملين في أميركا يتعرضون لاضطرابات نفسية مختلفة بأماكن العمل، وأن أغلبيتهم يعتبر أنها ناجمة عن شكاوى كيدية من زملاء العمل/ الرؤساء.

إن لانتشار الشكاوى الكيدية في المنظمات الكثير من الآثار السلبية المتمثلة بتدمير العلاقات الإنسانية وتزعزع الثقة بين الموظف والإدارة والزملاء، ناهيك عن انعدام الحوافز للإنجاز مع استهلاك أوقاتهم في الرد على الشكاوى والتعامل معها، أضف لذلك ما يترتب على عدم التعامل الجاد والصارم من الإدارة لتسرب الكفاءات إلى بيئات عمل أخرى.

العمل مكان رحب للمؤامرات والدسائس بسبب أن أغلبية الموظفين خليط من نماذج مختلفة، وأي منشأة أو شركة لا تخلو من المكائد، سواء من الرئيس تجاه مرؤوسيه، أو بالعكس، وتزداد مثل هذه المكائد والدسائس إذا لم يتخذ المسؤول الإجـراءات المناسبة لمنع نشوء هذه الأمراض، علماً أن هناك مديرين يفتعلون المشاكل «لتطفيش» بعض الموظفين، وهذا يؤدي لتدنٍ إنتاجية الموظف، ويصبح يعمل بنفس سيئة.

يقضي الموظف معظم وقته في عمله أكثر من قضائه بين أسرته، لذا عليه أن يتكيف مع زملائه بالعمل؛ لتنشأ بينهم الحميمية، وصحيح أن الحياة العملية لا تخلو من الضغوط التي قد تؤثر في الموظف، ولكن يجب عليه أن يكون صاحب صدر رحب، يتحمل جو العمل، ويتحمل زملاءه.

وكشف أحد المسؤولين الحاليين في إحدى المؤسسات أن عدد الشكاوى الكيدية المقدمة يومياً تصل للمئات، ما يعني أننا إزاء ظاهرة تتفشى بين عينة مجتمعية غير مسؤولة، لا تحترم وقت الموظفين، ولا المواطنين، ولا تقدر الأواصر الاجتماعية، فالواجب مناقشة الظاهرة ووضع الحلول اللازمة للتصدي للظواهر المعوقة للتنمية والتي تعرقل المشاريع.

ولكن ماذا عن الشكاوى عبر التاريخ؟ نعود بالزمن قبل ألف وأربعمئة سنة بعهد الخليفة عمر بن الخطاب، الذي قام بتولية المغيرة بن شعبة على البحرين، وكان حازماً وشديد الصرامـة بتعامله هناك، مما دعاهم لرفع شكوى ضده عند الخليفة الذي قام بعزله، ولكن أهل البحرين لم يكتفوا بذلك، وخاف بعضهم أن الخليفة قد يعدل عن قراره ويعـيد تولية المغيرة من جديد على البحرين. عندما قرروا أن يجمعوا مئة ألف درهم ويبعثوها مع رسولهم الذي رحل إلى المدينة المنورة ودخل مجلس الخليفة وهو يزعم أنه يريد إعادة مئة ألف درهم من بيت المال سرقها المغيرة بن شعبة وأودعها عنده، التقت عمر بن الخطاب إلى المغيرة سائلاً إياه: «ما قولك؟»، فأجاب المغيرة: «إنه يكذب يا أمير المؤمنين، فالمبلغ ٢٠٠ ألف درهم، وما أتى به الرجل هو ١٠٠ ألف فقط، فأين المئة ألف الباقية؟»... فرد الخليفة عمر بن الخطاب: «ما حملك على هذا؟»، فأجاب المغيرة: «العيال والحاجة!»، فخاطب عمر بن الخطاب كبير القوم الذي أتى من البحرين: «ما تقول؟»، فأجابه: «لا والله لأصدقنك، ما دفع إليّ قليلاً ولا كثيراً»، فقال عمر للمغيرة: «لم قلت هذا؟»، فأجاب المغيرة: «الخبيث كذب عني، فأردت أن أخزيه!»، الجدير بالذكر أن المغيرة بن شعبة عرف بأنه من دهاة العرب، حتى قيل عنه «كان لا يقع في أمر إلا وجد له مخرجاً ولا يلتبس عليه أمران إلا اختار أفضلهما».

ويبقى السؤال الأهم، ما الذي يجب عمله من المدير تجاه الشكوى الكيدية؟... أهم الخطوات:

التأكد من صاحب الشكوى وأنه يتحمل مسؤولية كلامه وليس مجرد شخص وهمي.

التحقق من صحة المعلومات والحقائق المذكورة.

الاستماع إلى الأطـراف كافة وأهمها الشخص الذي رفعت الشكوى ضده.

اتخاذ القرار والإجـراء ضمن الأنظمة المتبعة، أما إذا ثبت أن الشكوى كيدية فلا بد من رد الاعتبار للشخص الذي تم رفع الشكوى ضده وعقاب الشخص المدعي كي لا يتجرأ على اقتراف هذه الجريمة بحق الآخرين.

وأختم بكلمات: «إذا ارتدى الزور والمكر لباس التقوى ستقع أكبر فاجعة في التاريخ».

وزير الصناعة والصناعيون وجهاً لوجه

جوخدار: الحكومة حريصة على معالجة معوقات القطاع الصناعي

المصري لـ«الوطن»: اتفقنا مع الوزير على رفع مطالب الصناعيين إلى اللجنة الاقتصادية

| هناء غانم

اكد وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار، خلال لقائه امس برئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري، وعدد من المعنيين في قطاع الصناعات الغذائية أن الوزارة تعمل على دراسة ومعالجة مجمل القضايا التي تهم جميع القطاعات الصناعية التي تم طرحها خلال اجتماعات الهيئات العامة للغرف الصناعية ضمن توصيات مشتركة مع اتحاد غرف الصناعة.

وأكد جوخدار حرص الحكومة على متابعة القطاع الصناعي ومعالجة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعيين في إطار عمل متكامل من جميع الجهات الحكومية المعنية.

بدوره رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أكد للوطن انه تم الاتفاق مع وزير الصناعة على رفع جميع مطالب غـرف الصناعة في جميع المحافظات ضمن مذكرة الى اللجنة الاقتصادية لمعالجة جميع المعوقات كلا على حدة من تمويل المستوردات وسعر القطع والسرعة بـالاجـراءات اضافة لذلك طالبنا بتفعيل وتنظيم المناطق الصناعية المقترحة وفق البلاغ رقم ١٠ حيث يتم ادخال التجمعات والمعامل والمنشآت بالمناطق الصناعية وهـذا سيتم بالتنسيق مع وزارة الادارة المحلية إذ أن رؤيـة الغرفة تقوم على بناء سلاسل قيمة تنافسية وشاملة لنمو مستدام للوصول إلى منتجات تنافسية قـادرة على تلبية متطلبات السوق بالجودة والسعر المناسبين وتصدير الفائض خلال الفترة المقبلة لتكون مرحلة جديدة في قطاع الصناعات الغذائية تعتمد على الاستثمار الأمثل لمكونات هذا القطاع.

من جهته نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفـهـا ورئيـس القطاع الغذائي طلال قلعه جي أكد أهمية قطاع الصناعات الغذائية حيث يعد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، باعتباره من الصناعات الأساسية والمهمة التي تسهم بشكل فاعل بتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، لضمان استمرار العملية الإنتاجية للصناعات الغذائية.

وتم خـلال اللـقـاء بـحـث المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع الصـنـاعـات الـغـذائـيـة حيث استعرض الحضور جملة من القضايا المتعلقة بهذه الصناعات مثل تمويل المواد عن طريق المنصة الالكترونية، وتسهيل الاجـراءات المتعلقة بتعهد التـصـديـر. والـسـمـاح بـاسـتـيـراد عـدد من الـمـواد الأولـيـة الـداخـلـة في الـصـنـاعـات الـغـذائـيـة، وتصدير بعض المنتجات التي تصنع محلياً، كما طالب الصناعيين بإزالـة مادة السمسم من المنصة ليتم استيرادها بالأسعار المخفضة كون مادة الحلاوة والطحينة هي مأكولات شعبية وذات رواج واسع.

كما قدم الصناعيون اقتراحات خاصة بدراسة تقنين تصدير المواد الأولية المنتجة محلياً وإمـكـانـيـة السماح بتصديرها بعد تصنيعها. والسماح بالموافقة للمعامل الراغبة بالتوسع والمرخصة أصولا والواقعة خارج المناطق والمدن الصناعية، وتمديد مهلة تطبيق القـرار الـخـاص بعدم منح التراخيص الادارية خارج المدن والمناطق الصناعية لفترة معينة كي يتمكن الصناعيون من نقل معداتهم إلى المدن والمناطق الصناعية.

على ذمة عضو مجلس شعب لـ«الوطن»: زيادة الرواتب قد تكون قبل العيد

إذا تم رفع الرواتب ١٠٠ بالمئة فهذا جيد ومن غير المقبول أن تكون الزيادة من زيادة أسعار المشتقات النفطية

| رامز محفوظ

عقب جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية التي انعقدت منذ نحو الأسبوعين تقريباً والتي تم خلالها مناقشة ملف تحسين الوضع المعيشي وواقـع الرواتب والأجـور للعاملين في الدولة والمتقاعدين، ازداد الحديث كثيراً عن احتمال صدور زيادة قريبة على الرواتب والأجـور، كما ضجت مواقع التواصل الاجتماعي بالحديث عن هـذه الـزيـادة، وكثرت التوقعات حول نسبتها، ووصل خيال البعض إلى أنها ستكون بين ٢٠٠ و٣٠٠ بالمئة، والسؤال الذي يطرح نفسه هل هناك إمكانية لزيادة الرواتب في ظل الواقع الاقتصادي الصعب الحالي؟ وما مصادر تمويل هذه الزيادة في حال صدرت؟ وهل ستستطيع الحكومة ضبط الأسعار عقب صدور الزيادة كي لا تمتص الأسواق هذه الزيادة كما جرت العادة عند كل زيادة؟

عضو مجلس الشعب السوري محمد زهير تيناوي بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن كل المؤشرات والمتابعات والتحليلات والاجتماعات التي تنعقد في مجلس الوزراء ومن اللجان المختصة تصب في خانة واحـدة وهي أن هناك زيـادة مرتقبة في الرواتب والأجور، ومن الممكن أن تصدر قبل عيد الأضحى.

ولفت إلى أن الوضع المعيشي للمواطن اليوم لم يعد مقبولاً بـأي شكل من الأشـكـال بسبب تدنٍ الرواتب والأجـور وضعف القوة الشرائية لليرة السورية وبسبب التصاعد الكبير في سعر الصرف ونتيجة لهذه العوامل أصبح لابد من تحسين الوضع المعيشي وزيـادة دخل المواطن من خلال تحريك الرواتب والأجور من جهة وتثبيت الأسعار ومراقبتها من جهة أخرى.

وأشار إلى أن المواطن ليس بحاجة اليوم لزيادة يمكن أن تمتصها بشكل فوري أو مسبق الأسعار الملتهبة المتداولة في السوق، مبيناً أن أي زيادة في الرواتب يجب أن يرافقها مراقبة ومتابعة من الجهات المختصة وبشكل خاص من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بكل مؤسساتها، موضحاً أن تدخل المؤسسة السورية للتجارة في السوق يجب أن يكون إيجابياً وليس اسمياً أو شكلياً كما نراه اليوم في صالاتها التي باتت أسعار المبيع في بعضها أعلى من الأسعار في السوق، مؤكداً أنه من المفترض أن يكون الهدف الأساسي الذي تعمل عليه السورية للتجارة اليوم هو إنقاذ المواطن من ارتفاع الأسعار ولو قامت بالبيع بسعر التكلفة من دون هامش ربح.

وعن احتمال حدوث زيادة في أسعار المشتقات النفطية كي تصبح مصدراً من مصادر تمويل زيادة الرواتب، أكد تيناوي أنه من غير المقبول أن يتم تحريك أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة من أجل تمويل الزيادة المحتملة في الرواتب من فروقات أسعار هذه المواد لأن تحريك أسعار المشتقات النفطية سينعكس سلباً وبشكل مباشر على المواطن وسيؤدي إلى حدوث زيادة في أسعار سلع ومنتجات كثيرة.

وبين بأن هناك مصادر عدة من الممكن الاستفادة منها لتمويل زيادة الرواتب ومن المحتمل أن تكون من خلال فروقات أسعار الفيول وبعض المشتقات الأخرى التي ارتفعت أسعارها وقد تكون من خلال الضرائب المفروضة من وزارة المالية التي أصبح تحصيلها مقبولاً ويحقق فائضاً لخزينة الدولة.

وفي معرض رده على بعض وسائل التواصل الاجتماعي التي تحدثت عن احتمال أن تكون الزيـادة تـتـراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ بالمئة استبعد تيناوي أن تكون الزيادة بهذه النسبة، لافتاً إلى أنه في حال وصلت الزيادة لحدود ١٠٠ بالمئة فإن ذلك يعتبر أمراً جيداً وإنجازاً للحكومة وليس للمواطن لأن الإيـرادات التي تستطيع تحقيقها الحكومة بالكاد تغطي هذه النسبة، مؤكداً أنه في ظل الظروف الحالية الصعبة والارتفاع الجنوني في الأسعار المطلوب زيادة الرواتب والأجور بنسب أعلى بكثير من ١٠٠ بالمئة ويجب أن يتراوح دخل المواطن كحد أدنى بين ٨٠٠ ألف و١,٢٠٠ مليون ليرة.

هل تتجه الحكومة لرفع الدعم نهائياً؟ وما البدائل؟

أسد لـ«الوطن»: حجة الحكومة تقليص العجز المالي وهذه وجهة نظر أحادية الاتجاه

| جلنار العلي

بـات متوقعاً لدى الكثير من الخـبراء والمواطنين التوجه الحكومي نحو رفع الدعم الذي أصبح أساساً يقتصر على فئات محـددة، وذلك من خلال عدة تصريحات وقرارات تم اتخاذها مؤخراً منها توسيع شريحة المستبعدين من الـدعـم، حيث تم استبعاد الآليـات التي تتجاوز سعة محركاتها الـ١٥٠٠ CC وتـاريـخ صنعها ٢٠٠٨ عدا الموظفين القائمين على رأس أعمالهم والمتقاعدين، واستبعاد الآليات التي تعود ملكيتها للشركات، فما صحة هذه التوقعات؟ وما هو تأثير رفع الدعم في حال كان ذلك صحيحاً؟

الخبير الاقتصادي الدكتور أيهم أسد رأى في تصريح لـ«الوطن»، أن هناك توجهاً واضحاً لدى الحكومة لرفع الدعم وتقليص الـشـرائـح المستفيدة مـنـه، وتـعـد هذه السياسة دائمة وستبقى الحكومة مستمرة بها، وذلك بحجة أن العجز المالي في الموازنة العامة للدولة لا يمكن تقليصه إلا بتقليص نفقات الدعم، باعتبار أنها تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة في الموازنة، مشيراً إلى أن الحكومة تقول منذ سنوات طويلة إنها ترفع الدعم لتخفيض عجز الموازنة ولكنه لم ينخفض، وإذا لم يتسع فهو ثابت على الأقل، وهذا مؤشر مهم أن مشكلة عجز الموازنة بنيوية ومرتبطة بمشاكل هيكلية في الاقتصاد السوري وفي حال لم يتم حلها فلن تصل الحكومة إلى تحقيق توازن بالموازنة العامة.

ولفت أسد إلى أنه حتى لو اتجهت الحكومة لرفع الدعم فإنها لن تسد العجز في ظل وجـود ضـعـف بالتحصيل الضريبي وتحصيل الرسوم والإنتاج، وقلة التجارة الخارجية والتصدير وعدم تحسن سعر الصرف، معتقداً أن هذه المشاكل ستعمق الفجوة بشكل أكبر.

وفي السياق، اعتبر أسد أن وجهة النظر هذه التي تتحدث بها الحكومة تعد أحادية الاتجـاه، على اعتبار أن معالجة عجز الموازنة العامة للدولة يحتاج إلى تطبيق مجـمـوعـة مـن الأدوات الأخـرى، منها الإبقاء على الدعم وتخصيصه بشرائح معينة بشكل أكثر دقة، وزيادة الضرائب على المنتجين والشركات والبحث عن مصـادر تمويل أخـرى كوضـع رسـوم جمركية على بعض المواد المصنفة على أنها من الرفـاهيـات وليس على المواد الاستهلاكية، إضافة إلى دعم الإنتاج أولاً وأخـيـراً وتوسيع قاعدته، علماً أن ذلك يؤمن إيرادات كبيرة جداً للدولة، مشيراً إلى أهمية إعطاء أولوية للتجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات السورية وذلك لتأمين قطع أجنبي وضبط سعر الصرف، متابعاً: «إذاً، يجب ألا يكون قـرار رفع الدعم باتجاه واحد فقط، وألا يتم تحميل كلفته لشرائح واسعة من المجتمع، إذ يجب توفير نظام حماية اجتماعية للفئات الفقيرة جداً، قد يكون على شكل تقديم سلع وخدمات صحية وتعليمية مجانية، أو اتباع نظام دعم نقدي مشروط من خلال تقديم دفعات نقدية للأسر الأكثر حاجة وفقراً وهشاشة بشرط أن تلتزم بمعايير صحية وتعليمية لها ولأولادهـا بشكل مناسب».

ومن جهة أخرى، لفت الخبير الاقتصادي إلى أن الحـد الأدنـى لـلـرواتـب والأجـور بحسب المرسوم التشريعي الصادر بعام ٢٠٢٠ هو ٩٢ ألف ليرة، وهذا يعني أن الحد الأدنى أقل من خط الفقر المعياري العالمي، وهـذا يعد كـارثـة حقيقية على مستوى الأجـور، مضيفاً: «ففي حال لم يكن لدى الحكومة حل لتصحيح العجز في الموازنة سوى مسار رفع الدعم عن بعض الشرائح، يجب أن تكون هناك إجراءات موازية حكماً، أقلها تعديل الحد الأدنى للرواتب والأجور للشرائح الاجتماعية الباقية ليكون أعلى بكثير من الحد الحالي، وربطه بالحد الأدنى لتكاليف المعيشة أو خط الفقر الوطني، إضافة إلى ضرورة السيطرة على سعر الصرف ضمن الاقتصاد السوري والضغط عليه باتجاه تخفيضه أو تثبيته على المدى الطويل».

> دعم الإنتاج وتوسيع قاعدته سيؤمن إيرادات كبيرة جداً للدولة

صحن البيض بـ٣٤ ألف ليرة وقد يصل إلى ٤٥ ألفاً

مدير عام الدواجن لـ«الوطن»: أسعار الأعلاف بلبنان أقل من سورية بـ٣٠ بالمئة والاستيراد محصور بأشخاص معينين

| هناء غانم

وصل سعر صحن البيض في بعض أسواق دمشق إلى ٣٤ ألف ليرة، أي أن سعر البيضة الواحدة تجاوز الألـف ليرة كما تنبأ منذ فترة مدير عام المؤسسة العامة للدواجن خلال حديث لـ«الوطن». والأخطر، أنه لا يوجد أي مؤشرات تدل على انخفاض السعر أو حتى ثباته، ومن الواضح أنه سيرتفع أكثر مادامت مشاكل قطاع الدواجن هي ذاتها لم تتغير.

وقـال مدير عـام المؤسسة العامة للدواجن سامي أبو دان لـ«الوطن»: إن قطاع الدواجن في سورية يواجه صعوبات جمة لجهة الارتفاع غير المسبوق في الأسعار والذي يشكل خطراً كبيراً بل يدمر قطاع الدواجن بسبب ارتفاع التكاليف الذي كنا قد حذرنا منه من أكثر من عام عندما أكدنا لصحيفتكم أن سعر البيضة سيصل إلى ١٠٠٠ ليرة، واليوم أصبح أكثر من ذلك حيث يباع الصندوق الذي يحتوي ٣٦٠ بيضة بسعر ٣٥٥ ألفاً وسعر البيضة وصل إلى ١٠٠٠ ليرة لبائع الجملة والذي يدوره يبيعه لتاجر المفرق الذي يبيعها لأصحاب المحلات وللمواطن وبذلك يكون سعر البيضة الواحدة قد وصل إلى ١٥٠٠ ليرة مؤكداً أن هذا ما يحدث على أرض الواقع لعدم وجود إنتاج كاف وخروج النسبة الأكبر من المربين الذي يتزايد يوماً بعد يوم وقد نصل إلى مرحلة سنكون فيها أمام كارثة، الأمر الذي يتطلب إيجاد حل سريع لتأمين الأعلاف والمحروقات في الشتاء والإعـفـاءات على موضوع الأدوية واللقاحات البيطرية وغيرها.

وذكر أبو دان أن أسعار الأعلاف في لبنان أقل من سورية بحدود ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة، موضحاً أن ارتفاع أسعار العلف ليس عالمياً بل لأن استيراده محصور بأشخاص محددين ونطالب بفتح باب الاستيراد أمام الجميع.

وعن فكرة إيجاد بدائل قال يجب أن يكون هناك خطة واضحة لزراعة محاصيل زراعية داخلة بالأعلاف، مشيراً إلى أنه خلال العام الماضي كان هناك خطوة مهمة لزراعة الذرة الصفراء لكن لم يكن هناك جففات للذرة.

الأمر الآخر هو إدخال بدائل للصويا والذرة الصفراء وهناك دراسات يتم العمل عليها بالتعاون مع البحوث بإدخال الشعير عوضاً عن الذرة إضافة لذلك هناك دراسات أيضاً على موضوع (الدخن) وغيرها وإذا بقيت الأمـور على حالها فهذه الصناعة ذاهبة إلى (الدمار) والأمر ذاته ينطبق على الفروج باعتبار أن العلف يشكل أكثر من ٧٥ بالمئة من مدخلات الإنتاج.

لافتاً إلى أن الفروج بسعر اليوم هو رابح لكن هذا بعد خسائر كبيرة تعرض لها المربون في قطاع الدواجن إضافة إلى موجات الحر حالياً والأمراض.

وبين أبو دان أن دخول الفروج المهرب إلى السوق هو سياسة إغراق للقضاء على المنتج المحلي كما حدث سابقاً الأمر الذي ساهم بخروج نصف المنتجين من هذا القطاع لذلك نحن بحاجة إلى حلول سريعة.

أبـو دان بـين أن مشكلات المربـين واحـدة تبدأ من ارتفاع أسعار الأعلاف، إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تعرض لها المربون ولم يلتفت إليها أحد، مؤكداً أن هامش الربح في الأعـلاف كبير لدى المستوردين ومجهول الأسباب الأمر الذي انعكس على التربية، مشيراً إلى أن الجميع يعاني مستهلكين ومربين وبناء على ذلك أصبح المربون يقومون ببيع الدجاج ولا يريدون الاستمرار بالتربية ولا يُدعمون.

وقال أبو دان: من حق المواطن أن يحصل على السلعة بأرخص الأسعار لكن ليس على حساب المنتج الذي من حقه أن يحصل على رأسماله مع هامش ربح. مضيفاً إن الفروج والبيض مادتان أساسيتان للمواطن ويجب أن تكون من المواد المدعومة من الحكومة.

ويرى مدير عام المؤسسة أن الحل الأمثل أن تكون هناك آلية تسعير واضحة وثابتة مع دعم حكومي لمادتي البيض والفروج بما يتناسب مع القوة الشرائية للمواطن، وبالمقابل الفرق ما بين السعر وتكلفة الإنتاج يقدم كدعم من الحكومة للمنتج.